الأنباء
الاربعاء 27 يونيو 2012

تقرير البورصة اليومي

جميع مؤشرات السوق «خضراء» و«السعري» استعاد مستوى 5800 نقطة.. و«الوزني» قفز فوق مستوى 400 نقطة

سيطر اللون الأخضر على شاشات التداول في سوق الكويت للأوراق المالية في جلسة تعاملات أمس، وهو مشهد غاب عن السوق كثيرا في الفترة الأخيرة، وشهد المؤشر السعري أول ارتفاع بعد تراجع استمر على مدار 5 جلسات متتالية خسر خلالها الكثير من مكتسباته السابقة. واستطاع المؤشر العام للسوق ان يستعيد استقراره فوق مستوى 5800 نقطة الذي كان قد فقده في جلسة أول من أمس، فيما واصل المؤشر الوزني اداءه الايجابي وقفز فوق مستوى 400 نقطة بإغلاقه عند مستوى 401 نقطة على وقع استمرار النشاط لعدد من الاسهم القيادية، اما المؤشر الجديد كويت 15 فواصل ارتفاعاته نظرا لاستمرار تحسن اداء أكثر من سهم من الأسهم الـ 15 الكبرى التي يتكون منها وفي مقدمتها اسهم قطاع البنوك. بدأت الجلسة على انخفاض محدود على مستوى المؤشر السعري، لكنه لم يدم طويلا، وبدأ المؤشر في التحول الى اللون الأخضر واستمر في الصعود بشكل لافت على إثر عمليات متنوعة، منها اسهم الصفوة والمنازل والميادين والصكوك والمستثمرون وأدنك وابيار ومنشآت، كما عاد النشاط لأسهم مجموعتي المدينة وايفا والشركات التابعة لها بشكل قوي في جلسة أمس، كما ان النشاط الواضح لاسهم بنكية زاد بحلول منتصف الجلسة منها بيتك والتجاري والأهلي والخليج والمتحد وكان ذلك دورا بارزا في ارتفاع مؤشرات السوق بشكل عام. وشهدت المتغيرات الثلاثة ارتفاعات ملحوظة جراء زيادة كميات الشراء سواء على الاسهم الرخيصة لأهداف مضاربية في المقام الأول، أو للأسهم القيادية خاصة في القطاع البنكي، فضلا عن سهم زين الذي يواصل نشاطه الايجابي في الجلسات الأخيرة. وبدا جليا ان هناك حالة من الاقبال على الاسهم القيادية وسط قناعات بأن هذه الأسهم تمثل ملاذا آمنا لشريحة كبيرة من المتعاملين في الوقت الذي تزداد فيه التقلبات في السوق، خاصة ان الأوضاع السياسية لاتزال ضبابية بعد ان استقالة الحكومة واعتراض نواب 2009 على الجلسة الاجرائية.

المؤشرات العامة

ارتفع المؤشر العام للبورصة بمقدار 33,32 نقطة ليستقر عند مستوى 5824,34 نقطة بارتفاع نسبته 0,58٪، وارتفع المؤشر الوزني بمقدار 3,33 نقاط بارتفاع نسبته 0,84٪ ليرتفع إلى مستوى 401,34 نقطة، كما ارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 6,3 نقاط ليغلق عند مستوى 975,86 نقطة. وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 226,07 مليون سهم نفذت من خلال 4211 صفقة قيمتها 17,9 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق ارتفاعا في الأداء، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة بلغت 4,7٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 9,3٪، وارتفعت القيمة الإجمالية بنسبة 17٪. ومن أصل 204 شركات مدرجة أسهمها في البورصة، تم تداول 126 سهما ارتفعت من بينها قيمة 68 سهما، وتراجعت قيمة 28 سهما، واستقرت قيمة 30 سهما، واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 6,8 ملايين دينار بنسبة تشكل 38٪ من الإجمالي، تصدرها سهم بيتك من خلال 1,7 مليون دينار تمثل 9,4٪ من إجمالي القيمة. وتصدر قطاع الخدمات المالية قطاعات السوق من حيث الاستحواذ على القيمة، وذلك بنسبة 32,8٪ من إجمالي القيمة، وتلاه قطاع رعاية صحية بنسبة 18,7٪، وحل قطاع البنوك ثالثا بنسبة 17,4٪. وسجلت 8 قطاعات ارتفاعات متفاوتة في جلسة أمس وهي البنوك، والاتصالات، والخدمات الاستهلاكية، والخدمات المالية، والتأمين، والعقارات، والسلع الاستهلاكية، والنفط والغاز، وتراجع 4 قطاعات هي التكنولوجيا، والرعاية الصحية، والمواد الأساسية، والصناعية، فيما لم تتداول أسهم قطاعي المنافع، والأدوات المالية.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

33.32
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0.58 %، وارتفاع المؤشر الوزني بمقدار 3.33 نقاط بنسبة ارتفاع 0.84 % وارتفاع مؤشر كويت 15 بمقدار 6.39 نقاط بنسبة ارتفاع 0.66 %.

226.07
مليون سهم تم تداولها بقيمة 17.9 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 38 % من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم بيتك على 9.4 % من القيمة الإجمالية للتداول.

8
قطاعات ارتفعت في جلسة أمس تصدرها قطاع الخدمات المالية بواقع 7.1 نقاط، فيما تصدر قطاع التكنولوجيا القطاعات المتراجعة بواقع 8.4 نقاط.

المحامي بدر المطيري يرفع دعوى مطالباً العليم والشويب والتركيت بدفع تعويض مالي عن إلغاء «الداو كيميكال»

بدر نايف المطيري

في أول دعوى من نوعها قام المحامي بدر نايف المطيري برفع دعوى مدنية بتعويض مادي مؤقت بمبلغ 5001 دينار ضد المتسببين في إلغاء صفقة الداو كيميكال. واختصم المطيري في دعواه كلا من الأمين العام لمجلس الوزراء ووزير النفط السابق محمد العليم والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة صناعة البتروكيماويات البترولية آنذاك سعد محمد الشويب الوسمي ورئيس مجلس إدارة شركة صناعة البتروكيماويات البترولية مها عبدالرحمن ملا حسين التركيت.

وقال المطيري في دعواه: بصفتي مواطنا وكل ما يضر المال العام يعود علي بالضرر بصفتي مستفيدا حال انتعاش الاقتصاد الكويتي ويعود علي بالضرر حال تأثر الاقتصاد بأي أضرار مالية.

فقد أبرم المعلن إليهم مع شركة الداو كيميكال عقد بناء مصنع للبتروكيماويات يعتبر من اكبر المصانع في الشرق الأوسط لم تتم دراسة العقد وملحقه دراسة وافية من قبلهم وتم اعتماده من أكثر من جهة حكومية بدءا من مؤسسة البترول ومرورا بالمجلس الأعلى للبترول ثم مجلس الوزراء.

ولما كانت الأرقام الحقيقية لصفقة الداو منذ بدء الشركة الفعلي ناتجة من تدارس بين المجلس الاعلى للبترول وشركة الداو كيميكال في عام 2007 وانتهي العقد بمبلغ 7,500 مليارات دولار بعدما كان 9,500 مليارات دولار على أثر الأزمة المالية العالمية في عام 2008 والتي كانت الصفقة مبرمة من أجل صناعات كيماوية وبلاستيكية بالشراكة مع شركة الداو كيميكال وهي شركة لديها 40 مصنعا حول العالم.

ولما كانت صفقة الداو كيميكال لن يدرك قيمتها أي جهاز في الدولة غير الجهاز المعني بدراستها فأجهزة الدولة الرقابية والتشريعية مهما بلغت من دراسة ومهارة ومعلومات لا يمكن بأي حال أن تجزم بصحة وخطأ الصفقة، وإذ كان واقع التشكك في المجلس الاعلى للبترول ومجالس وإدارات الشركات النفطية فالقائم على هذه الصفقة اخطأ خطأ جسيما في عدم دراسة الصفقة دراسة وافية ومدى الجدوى الاقتصادية التي تعود على البلاد جراء إبرام هذه الصفقة، ادارج شرط جزائي مغال فيه بشكل غير طبيعي قبول التحكيم حال حدوث أي منازعات تنشأ عن العقد محل الدعوى.

وزاد: وإقصاء قضاء الدولة عن التدخل في الحفاظ على أموالها من عبث الخارجين. ولما كان ذلك وحلت المصيبة الكبرى على البلاد بعد أن صدر قرار هيئة التحكيم بغرفة التجارة الدولية بتغريم دولة الكويت بمبلغ وقدره مليار ومائة وستون مليون دولار اثر إلغائها صفقة الداو مع الشركة لبناء مصنع بتروكيماويات يعتبر من اكبر المصانع في منطقة الشرق الأوسط وليصاب جراء هذا العقد كل مواطن يحمل الجنسية الكويتي بالضرر نتجه لخطأ المعلن إليهم، فلو كان هناك جدوى اقتصادية كبيرة تعود على البلاد لما كان تم إلغاؤها بهذا الشكل أو كان تم إلغاؤها دون تكبد البلاد بخسائر مالية جسيمة ولما فاتها الشرط الجزائي المبالغ فيه، والذي وان دل فإنما يدل على أن الذين قاموا بالاتفاق مع الشركة لم يدرسوا العقد وشروطه دراسة وافية قبل إبرامه مع الشركة.

وأضاف المطيري: أولا: توافر الخطأ الشخصي في حق المعلن إليهم «ولما كان في الفقه والقضاء الإداري نوعان من أخطاء الموظفين العامين هما «الخطأ الشخصي - والخطأ المصلحي أو المرفقي».

1 - والخطأ الشخصي يسأل عنه الموظف شخصيا (بشروط محددة).

2 - تسأل عنه جهة الإدارة وحدها (وذلك في مجال المسؤولية عن الأعمال الضارة التي يرتكبها الموظفون أثناء قيامهم بالوظيفة) والخطأ المصلحي أو المرفقي ويتحقق في حالة ما إذا وقع من موظف معرض للخطأ والصواب بمناسبة تسيير المرفق العام، وفي هذه الحالة ينسب الخطأ أو الإهمال أو التقصير إلى المرفق العام ذاته، وتقع المسؤولية على عاتق الإدارة وحدها، والإدارة هي التي تدفع التعويض (إذا كان الضرر قد أصاب الغير)، ويكون الاختصاص بالفصل في تلك المنازعة قاصرا على القضاء الإداري دون غيره.

أما الخطأ الشخصي للموظف فلا يتحقق إلا إذا كان العمل الضار مصطبغا بطابع شخصي بحت يكشف عن الإنسان بضعفه وعدم تبصره وتغيبه لمنفعته الشخصية أو الذاتية أو بقصد النكاية أو الإضرار بالغير أو كان مدفوعا بعوامل شخصية.

واستند المطيري إلى احكام ومبادئ قضائية سابقة تؤكد مسؤولية الموظفين في دفع المبالغ التي يتسببون في إهدارها من المال العام نتيجة اخطاء شخصية وما حدث كان بسبب عدم دراسة العقد دراسة وافية وعدم وجود جدوى اقتصادية تعود على البلاد من جراء إبرام هذا العقد والشرط الجزائي مبالغ فيه بشكل غير طبيعي وصلت نسبته إلى 30٪ والرضوخ للضغوط الإعلامية والبرلمانية بإلغاء العقد دون النظر للإضرار المالية الجسيمة التي ترتب على هذا الإلغاء مع إقصاء القضاء الكويتي عن نظر المنازعات الناشئة عن هذا العقد وذلك بالموافقة على أن تنظر هيئة التحكيم أي منازعات قد تنشأ مستقبلا عن هذا العقد.

● مؤمن المصري

على هامش المؤتمر السنوي الثامن حول تحديات التجارة العالمية بمشاركة الكويت

الدوسري: ضرورة توحيد القوانين والتشريعات الخليجية

نفل الدوسري متحدثا للزميلة هناء السيد (ناصر عبدالسيد)

أوضح مدير ادارة المنظمات العالمية بوزارة التجارة والصناعة نفل الدوسري ان الكويت عضو بمنظمة التجارة العالمية وتعد الكويت اول دولة عربية انضمت الى «الجات»، جاء ذلك خلال مشاركته في المؤتمر السنوي الثامن الذي عقد بالقاهرة بالتعاون بين المنظمة العربية للتنمية الادارية ووزارة الصناعة والتجارة الخارجية تحت عنوان «تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية» وافتتح المؤتمر وزير الصناعة والتجارة الخارجية م.محمود عيسى ومدير عام المنظمة العربية للتنمية الادارية د.رفعت الفاعوري، وذكر نفل الدوسري ان المؤتمر ناقش اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر «اتفاقية اغادير» وكذلك مبادرة دولة قطر لاعتبار الغاز الطبيعي ومنتجاته ضمن السلع البيئية في اطار اعمال التفاوض لتحرير التجارة وفق المادة من اعلان الدوحة الوزاري.

واضاف ان المشاركة في المؤتمر تأتي للتنسيق والترتيب مع الدول العربية والخليجية لـ «الاستفادة من المنظمة العالمية للتجارة كما يجب» وهناك دول عديدة استفادت من عضويتها بالمنظمة مثل مصر لان لديها قضايا مهمة وشائكة، لذلك تحرص الكويت على المشاركة لمتابعة المستجدات والاحداث خاصة ان هذا المؤتمر جاء لتسليط الضوء على ما تم طرحه في المؤتمر الماضي الذي عقد في جنيف وشاركت فيه الكويت واشار الى انه لابد من الاستفادة من المواضيع الراكدة خاصة اننا بدول الخليج لدينا مشكلة منها الاتحاد الجمركي الذي تم طرحه في لجنة التجارة والتنمية واللجنة الاقليمية للتجارة، وللاسف هناك خلاف بين الدول المتقدمة ودول الخليج والتي تتمسك بان يكون الاخطار عن طريق اللجنة الاقليمية للتجارة والتنمية، وطالب الدوسري بان تنهي دول الخليج ذلك خاصة ان هناك تبعات لاحقة تؤثر على الاتحاد الجمركي بين دول الخليج والتي تعد منطقة حرة للتجارة بين دول الخليج حيث وصل حجم التبادل التجاري بين دول الخليج الى 5٪ فقط ولابد ان تكون هناك زيادة في حجم التبادل التجاري خاصة توقيع اتفاقية الاتحاد الجمركي ولابد ان تكون هناك نقلة نوعية ووحدة واحدة وان يكون هناك تكامل في الانتاج وتعميم السوق الخليجي خاصة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية ويجب على دول الخليج ان تحسن من ادائها وتطور منتجاتها لتطوير ومنافسة المنتجات الاجنبية.

وحول اطلاق العملة الخليجية الموحدة قال الدوسري ان اطلاق العملة الخليجية الموحدة عملية لاحقة لابد ان يسبقها توحيد القوانين والتشريعات وحل مشاكل التجارة البينية بين دول الخليج بالتالي ستصبح هناك استراتيجية موحدة للتجارة والصناعة تمهد لاطلاق العملة الخليجية الموحدة.

وحول صادرات الكويت لدول الخليج اوضح الدوسري ان النفط ومشتقاته وبعض الصناعات التحويلية اهم صادرات الكويت لدول الخليج وكذلك بعض منتجات الاسمنت وغيرها من الصناعات الخفيفة.

وأشار إلى أن المؤتمر خرج بعدة توصيات هامة منها:

● التأكيد على الاستمرار في عقد سلسلة المؤتمرات التي تنظمها وتتبناها المنظمة العربية للتنمية الإدارية لما لها من أثر في تعميق الروابط بين الدول العربية وتبادل لوجهات النظر حول موضوعات المنظمة بين مجتمع الأعمال والمتخصصين والأكاديميين في مختلف الدول العربية.

●دعوة المشاركين الحكومات العربية وكذلك المختصون في الوزارات المعنية إلى أهمية التنسيق في المفاوضات الدائرة بينها والتعاون المستمر في مجالات عمل منظمة التجارة العالمية لاتخاذ مواقف موحدة تخدم مصالح هذه الدول وبما ينعكس ايجابيا على برامج التنمية الاقتصادية بها.

●التأكيد على أهمية التطبيق المحايد لمعايير انضمام المنظمات سواء الحكومية أو غير الحكومية - وخصوصا جامعة الدول العربية - بصفتها مراقب - إلى أجهزة ولجان منظمة التجارة العالمية وعدم تغليب البعد السياسي في عملية الانضمام.

● الدعم المستمر للدفع بالمقترح المصري الخاص بدعوة الدول المصدرة الصافية للغذاء إلى الالتزام بعدم فرض قيود على صادراتها من السلع الغذائية الأساسية للدول المستوردة الصافية للغذاء بهدف تجنب ارتفاع فاتورة الغذاء لهذه الدول وكذلك تلبية الاحتياجات الأساسية لها في مجال الأمن الغذائي.

● التأكيد على أهمية استمرار مفاوضات جولة الدوحة للتنمية وأهمية مراعاة البعد التنموي للدول النامية والأقل نموا في إطار المفاوضات، بحيث تكون أولويات هذه الدول ضمن أي صفقة للحصاد المبكر قد تتم في إطار الجولة.

● العمل على انهاء مفاوضات اتفاقية الخدمات العربية ووضع خطة عمل للتوصل الى اتفاقية اقامة الاتحاد الجمركي العربي المستهدف تطبيقه في عام 2015، وبما يعزز افاق زيادة التجارة البينية العربية.

● القاهرة: هناء السيد

الجمعية الاقتصادية الكويتية تصدر العدد الجديد من مجلة «الكويت الاقتصادية»

كونا: أصدرت الجمعية الاقتصادية الكويتية امس عددها الجديد من مجلة «الكويت الاقتصادية» متضمنا دراسات لقضايا اقتصادية عربية وعالمية. وتضمن العدد دراسة بعنوان «الطلب على الاحتياطيات الدولية والعوامل المؤثرة فيه»، قام بها الباحث الاقتصادي الاردني مالك الخصاونة، شارحا فيها اهمية تركيز الدول النامية على الاحتياطيات من العملات الاجنبية وكيفية تأثير ذلك على قطاعاتها المختلفة.

وأكد الباحث ان الدول النامية والناشئة بدأت تقلل من الاعتماد على الدولار الأميركي كعملة احتياطية، مع ظهور عملات دولية اخرى كالين الياباني واليورو والفرنك السويسري خوفا من ان يؤدي الاعتماد على عملة واحدة الى هروب الاموال الاجنبية في تلك البلدان عند اول بوادر ركود اقتصادي عالمي.

واحتوت المجلة كذلك دراسة بعنوان «انشاء قوة سعرية مصطنعة للتلاعب بالاسعار في تعاملات البورصات - اسلوب التنفيذ وطرق المواجهة» اقترح فيها الخبير القانوني همام القوصي عدة حلول لمواجهة تلك الظاهرة.

واشار الى ان اول هذه الحلول هو ان يتم انشاء لجنة مختصة في السوق تحلل التغيرات في اتجاه الاسعار ودراسة القوى السعرية، وتقديم تقرير دوري على ان تنبه في حالة وجود تحرك غير طبيعي لها او نشوء قوة سعرية غير مبررة.

واقترح القوصي ان تكون هناك مراقبة طويلة المدى واخرى قصيرة المدى عند الاشتباه بأي عملية تلاعب بالاسعار، حيث ان عمليات التلاعب قد يتصل بعضها ببعض بدوائر مفرغة من خفض الاسعار ورفعها.

ونشرت المجلة في هذا العدد دراسة اخرى بعنوان «اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر للقطاع النفطي» اشار فيها الخبير النفطي امجد عبدالعالي الى بعض الايجابيات لهذا النوع من الاستثمار.

وقال: ان الاستثمار الاجنبي يعمل على توفير الخبرات العالمية في مجال تدريب وتطوير الفنيين المحليين ما يرفع من مستوى قدرتهم على التعامل مع التكنولوجيا النفطية المتطورة.

وتناولت المجلة ايضا دراسات اخرى عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ومحددات الطلب على الطاقة الكهربائية في الاردن وتحليل قياسي بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.

«دار الكويت للهندسة» يباشر إنجاز تصميمات 7 مجمعات تجارية

أحمد واكد

أعلن «دار الكويت للهندسة» للخدمات الاستشارية والتصاميم الهندسية، أحد أقدم المكاتب المتخصصة في الكويت، أنه اعتمد إستراتيجية جديدة تستهدف التوسع الجغرافي والقطاعي في آن واحد مستندا في ذلك إلى خبرته الطويلة في السوق المحلية في مجال المشاريع الحكومية والخاصة والتي بدأت منذ عام 1966.

وأوضح المدير التنفيذي في دار الكويت للهندسة أحمد واكد أن هذه الإستراتيجية الجديدة تأتي تتويجا لمجموعة من الخطوات العملية والجهود على مدى الأشهر الماضية، حيث تم إعداد دراسات معمقة إلى جانب مجموعة من المكاتب العالمية المعروفة في السوق المحلية وأسواق المنطقة، للتعرف بصورة أعمق على متطلبات المطورين وملاك العقارات في مجال التصاميم والاستشارات الهندسية، مع الأخذ بعين الاعتبار التوجهات العالمية والمعايير الجديدة المعتمدة في هذه الصناعة كالأبنية الخضراء والعناصر البيئية وسواها من المعطيات الجديدة، مشيرا إلى ان هذه الخطوات واكبها استعانة المكتب بمجموعة من الكوادر الجديدة، وذلك من أصحاب خبرات طويلة في المكاتب المحلية الكبرى وآخرين من ذوي الخبرات في مكاتب عالمية، كما ان الخبرات التي يتمتع بها «دار الكويت للهندسة» على مدة 46 عاما في السوق المحلية، لعبت دورا حاسما في تحديد القطاعات التي يجري التركيز عليها حاليا ضمن هذه الإستراتيجية الجديدة.

ووصف واكد الإستراتيجية الجديدة بأنها طموحة، حيث تستهدف التوسع على خطين متوازيين: الأول على المستوى الجغرافي إذ يتطلع «دار الكويت للهندسة» إلى مواكبة توسعات الشركات الكويتية التي لديها مشاريع في الخارج وتقديم الخدمات الاستشارية والهندسية لها مستندا إلى الثقة والسمعة التي يحظى بها المكتب في السوق المحلية، كما ان الشراكات الإستراتيجية التي دخلها المكتب مع مكاتب استشارية في الخارج في أميركا، كندا ولبنان، تشكل عاملا مهما في دعم هذه المشاريع من النواحي التقنية سواء لجهة الحرص على حسن تنفيذها أو توفير كافة المتطلبات الهندسية والاستشارية لها.

وأكد واكد أن الركيزة الثانية والأهم ضمن هذه الإستراتيجية تتمثل في استكمال التوسع نحو قطاعات جديدة، مشيرا إلى ان المكتب كان قد بدأ بالفعل هذه المرحلة من خلال تقديم الاستشارات الهندسية والتصاميم في مجال المراكز والمجمعات التجارية، حيث تم اختياره من قبل الشركات العقارية المتميزة العاملة في السوق المحلي لوضع تصميمات لنحو 7 مجمعات تجارية وإجمالي استثمارات هذه المجمعات يبلغ نحو 220 مليون دينار أبرزها «السلام مول»، و The Gate و Divonne وسما مول.

ولفت واكد إلى ان «دار الكويت للهندسة» وبموجب الاستراتيجية الجديدة يتمتع بمجموعة من العوامل التي عززت قدراته التنافسية، وذلك بما ينعكس إيجابا في نهاية المطاف على عملائه، فبالإضافة إلى خبرته الطويلة في السوق المحلية، بات يملك شبكة من العلاقات الإستراتيجية مع مجموعة من الشركات القابضة المحلية، من بينها شركة بوابة الشويخ وشركاتها التابعة، وذلك إلى جانب الشراكات الجديدة التي دخل فيها مكتب دار الكويت للهندسة في الأسواق الخارجية، وتمت ترجمتها عبر التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات مع دور للهندسة ومكاتب استشارية مرموقة في مجال التصميم والاستشارات في دول خارجية وهو ما يوفر فرصا وآفاقا كبيرة للنمو، مشيرا في الوقت نفسه إلى ان هذه الشراكات ستعزز فلسفة المكتب القائمة على تقديم تصاميم تنسجم مع المعايير العالمية وبأسعار تنافسية في الوقت نفسه.